العرب
السبت 2020/02/08
السنة 42 العدد 11611

# الارتجال السياسي يكشف ارتباك أعلى هرم السلطة في الجزائر

## تحركات تبون تفشل في إدارة تفاهمات الضرورة

أوحى التردد اللافت في بعض القرارات السياسية المتخذة مؤخرا، إلى ارتباك غير مسبوق في هرم النظام الجزائري، مما أعاد إلى الأذهان سيناريو المالك الحقيقي لختم الجمهورية، الذي طرح بقوة خلال السنوات الأخيرة من نظام حكم بوتفليقة، ويبعث الجدل مجددا حول مدى تحكم الرئيس عبدالمجيد تبون في مفاصل الدولة.

صابر بليدي

الجزائر – اختزلت تحركات وزارة العدل الجزائرية في الفترة الأخيرة الارتجال السياسي للرئيس عبدالمجيد تبون في إدارة دواليب الدولة.

وسارعت الوزارة إلى الالتفاف على مذكرة عمل داخلية وجهها المفتش العام للوزارة لرؤساء المجالس والنواب العامين في ولايات البلاد، وذلك عبر إبراق الأمين العام لنفس الوزارة بمذكرة تآمر هؤلاء بمضمون مذكرة المفتش العام.

وشكلت المذكرة الأولى، التي حصلت "العرب" على نسخة منها، صدمة للرأي العام، بالنظر إلى مضمونها الذي كرس "غياب المهنية والاحترافية لدى بعض المنتسبين للجهاز".

وتتضمن المذكرة طلبا من رؤساء المجالس والنواب العامين في الهيئات القضائية بإرسال الأحكام المشكوك فيها إلى مكتب المفتش العام للنظر فيها، عبر خط فاكس وضع في الخدمة.

> تجاذبات قوية برزت منذ تولي تبون منصبه بين لوبيات للاستحواذ على مفاتيح السلطة السياسية في الجزائر

وأثار التضارب في تسيير الجهاز القضائي، الجدل حول ارتباك غير مسبوق تعيشه السلطة، رغم استعادة المؤسسة الأولى شكلها الشرعي بعد انتخابات ديسمبر الماضي، الأمر الذي قدم ذريعة أخرى للاحتجاجات السياسية المستمرة، وطرح بشكل جدي مدى تحكم الرئيس تبون في مفاصل ومؤسسات الدولة.

إرساء أسس جمهورية جديدة مهمة صعبة

ورغم الشكوك التي أحاطت بالمذكرة، والطريقة التي صيغت بها، إلا أن صدور مذكرة موازية من الأمين العام يؤكد أن الشبهات التي تحوم حول القضاء تنطوي على مسوغات أو قرائن تجلت في ممارسات باتت محل اعتراف داخلي يدين السلطة القائمة بشكل أو بآخر.

وتقول المذكرة إن مهمة القاضي هي إصدار الأحكام باسم الشعب الجزائري، والشعب الجزائري لا يقبل بأي حال من الأحوال أن تصدر أحكامه هاته الأحكام المخالفة للقانون.

وأضافت أنه لتجنب مثل هذه الأحكام ولمحاربة هذه الظاهرة، فإن المفتش العام يضع تحت تصرف كافة قضاة البلاد فاكس مكتبه الخاص، وهو غير ملزم بذكر اسمه ولا وظيفته، فقط يتعين عليه أن يرسل ما يراه غير قانوني، لكن عليه أن يعلل ذلك لا غير.

وتعد انحرافات الجهاز القضائي، وخضوعه طيلة عقود لسلطة الأجهزة التنفيذية والإدارية، أحد الروافد التي غذت الاحتجاجات الشعبية.

وحتى الحرب المعلنة منذ الأشهر الماضية والتي أفضت إلى سجن شخصيات ورموز نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، يشبوها الكثير من الغموض، إذ تعتبرها المعارضة الراديكالية "معركة لتصفية الحسابات" بين أجنحة النظام.

ولا يزال سجن زعيمة حزب العمال اليساري لويزة حنون، بتهمة التآمر على أمن الجيش، إلى جانب المنسق العام للحزب الاجتماعي الديمقراطي المعارض كريم طابو وناشطين سياسيين وإعلاميين ومدونين، والعشرات من الشباب، محل شكوك لدى سياسيين وحقوقيين في جهاز القضاء.

ويبدو أن تبون، رغم دعمه من طرف أركان النظام ليكون واجهة السلطة الجديدة، يبقى بعيدا عن تحقيق التوافق بين التوازنات الداخلية، في ظل القبضة الحديدية السائدة للسيطرة على مختلف المواقع والمفاصل في الدولة.

وتعتبر المؤسسة العسكرية التي أدارت المرحلة الانتقالية، الفاعل الأول إلى حد الآن في رسم المشهد والواجهة، بعدما تركت بصماتها في تشكيلة حكومة عبدالعزيز جراد، ورغم ذلك اضطر الرأي العام لصدور عددين من الجريدة الرسمية للبلاد، للتأكد من هوية قائد أركان الجيش الجديد، الجنرال سعيد شنقريحة.

وخلف شنقريحة، الراحل قايد صالح، بصفة مؤقتة، وعين في أول مرة بنفس الصفة، قبل أن يستقر الأمر على الصفة الدائمة، مما يؤكد حالة التخبط حول المناصب الحساسة، وأن التوافقات المزعومة تبقى هشة بالنظر للتذبذب السائد في هرم السلطة.

وذكر مصدر مطلع لـ"العرب" أنه رغم استعانة تبون بطاقم حملته الانتخابية في إدارة شؤون ديوانه، إلا أن الارتباك خلال الأسابيع الأخيرة، يؤكد فوضى داخلية وصعوبة في ترتيب الأوراق.

وفشل تنصيب محمد سعيد أوبلعيد، وزيرا مستشارا ناطقا باسم الرئاسة، في تغيير صورة الإدارة الإعلامية لمؤسسة الرئاسة، في ظل الإطلالات المتكررة عبر وسائل الإعلام، لمستشاره الإعلامي خلال الحملة الانتخابية والمكلف حاليا بمهمة في الرئاسة محمد لعقاب..

ويأتي ذلك في ظل لغط كبير أثير حول تداخل بين جماعات ضاغطة في هرم السلطة للتفرد بالمناصب الحساسة، على حساب استقرار المؤسسات حيث تم تعيين مدير عام الجديد لشركة سوناطراك النفطية العام، وقبله مدير عام للجمارك.

الرئيس الجزائري يعلن عن نموذج اقتصادي جديد
ص10

# مدريد تعتبر الرباط حجر الزاوية في مواجهة الهجرة والإرهاب

محمد ماموني العلوي

الرباط – حصلت إسبانيا على جرعة أكبر من التفاؤل بعد الجهود التي قام بها المغرب في مكافحة الهجرة غير القانونية والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب خلال الأشهر القليلة الماضية.

ويقول مراقبون إنه بدون دعم المغرب فإن الوضع في الاتحاد الأوروبي سيكون صعبا، ولهذا تسعى مدريد إلى توسيع التعاون مع الرباط في جميع المجالات، بما في ذلك إدارة الحدود.

وأوضح وزير الداخلية الإسباني فرناندو غراندي مارلاسكا، عقب مباحثات مع نظيره المغربي عبدالوافي لفتيت، الخميس بالرباط، أن البلدين تمكنا من تقليص موجات الهجرة السرية بأكثر من 50 في المئة بفضل التعاون المهم بينهما في محاربة منظمات الاتجار بالبشر.

وأكد مارلاسكا أن الجانبين قاما بعدد من عمليات الإنقاذ في عرض البحر لمرشحين للهجرة السرية، مشيرا إلى أن المغرب وإسبانيا يعتمدان أيضا مقاربة وقائية من خلال تفكيك عدد هام من شبكات الجريمة والهجرة السرية.

وكان مدير الهجرة ومراقبة الحدود بوزارة الداخلية، خالد الزروالي، قد اعترف بأن بلاده مستهدفة من قبل شبكات تهريب البشر، وبأن تفكيك هذه الشبكات لا يعني تراجع الهجرة.

وعززت الرباط طيلة العام الماضي إجراءاتها لمكافحة شبكات تهريب البشر، على اعتبار أن الضغط الذي سُجِّلَ في عامي 2017 و2018 ظل قائما.

وقال لفتيت "هناك انسجام تام بخصوص أغلب النقاط التي تطرقنا إليها، وسنواصل العمل معا في جميع المجالات التي تهم البلدين".

وقدم الاتحاد الأوروبي العام الماضي للمغرب دعما ماليا بنحو 140 مليون يورو لمحاربة الهجرة غير النظامية، كما أن الرباط وقّعت مؤخرا اتفاقا آخر مع الاتحاد الاوروبي بقيمة 100 مليون يورو.

ويقول الزروالي إن الاتفاقيات الموقعة مع الاتحاد الأوربي، التي تشمل دعما ماليا، هي بداية جيدة بما أنها "ستمكننا من العمل وفق تعاون وثيق".

وأشار إلى أن هذا ليس كافيا، لأن المغرب يصرف أموالا أكثر مما يتلقى، ومع ذلك "لدينا تأكيدات من شركائنا الأوروبيين بأننا بصدد العمل في إطار منطق تعاون رابح–رابح".

وانخفض عدد المهاجرين غير النظاميين الذين تدفقوا إلى إسبانيا عبر مضيق جبل طارق، إلى حدود أغسطس الماضي بنحو 39 في المئة بمقارنة سنوية.

وتشير الأرقام الرسمية إلى أن عدد المهاجرين الذين يتسللون إلى أوروبا بطرق غير قانونية بلغ 18 ألف مهاجر، ما يعني أن مدريد تقترب من هدفها المتمثل في الحد من الهجرة غير الشرعية بمقدار النصف خلال العام الماضي.

وظلت الرباط تعتمد لسنوات طويلة على إمكانياتها الخاصة، وما بين 2004 إلى 2016، استطاعت الحد من موجات الهجرة نحو إسبانيا بأكثر من 90 في المائة. لكن الضغط تزايد في 2018 ولذلك أطلقت تعاونا مع الاتحاد الأوروبي.

وتدعم إسبانيا الخطة التي وضعتها ألمانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا، بشأن آلية مؤقتة لتوزيع المهاجرين الذين يتم انتشالهم في البحر المتوسط.

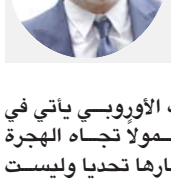

فرناندو مارلاسكا

بفضل المغرب تقلص عدد المهاجرين إلى أكثر من النصف

وهذا التحرك الأوروبي يأتي في إطار موقف أكثر شمولا تجاه الهجرة غير القانونية باعتبارها تحديا وليست قضية دورية حيث يجب معالجتها بسياسة تعاون وحدوية.

وتزامنت الزيارة التي قام بها مارلاسكا إلى المغرب مع خطاب الملك الإسباني فيليبي السادس، الذي أكد فيه على أهمية علاقات الصداقة المتميزة التي تجمع إسبانيا بالمغرب والإمكانات الهائلة المتاحة للتعاون الثنائي.

وأشار ملك إسبانيا إلى أن منطقة المغرب العربي تشكل بحكم قربها والمصالح المشتركة بعدا أساسيا في العمل الدبلوماسي الخارجي لبلاده.

وأكد في خطاب ألقاه خلال حفل استقبال أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد بمدريد الأربعاء الماضي، ومن ضمنهم كريمة بنيعيش سفيرة المغرب بإسبانيا، على أهمية وضرورة اعتماد سياسة أوروبية حقيقية حول الهجرة واللجوء.

ويرى ملك إسبانيا أن الاستراتيجية يجب أن ترتكز على الحوار والتعاون مع بلدان المنشأ وبلدان عبور المهاجرين وتعمل على دعم وتعزيز التعاون في مجال التنمية ومكافحة مافيات تهريب والاتجار بالبشر.

# تعديل نظام البرلمان التونسي يشعل شرارة معارك الأحزاب

## اقتراح تغيير رئاسة مجلس نواب الشعب كل عام يهز أركان حركة النهضة

فتحت الطبقة السياسية التونسية جبهة جديدة في معاركها التي لا تنتهي، حيث كان آخرها مصادقة لجنة في مجلس نواب الشعب على تعديل النظام الداخلي للبرلمان، بغية قطع الطريق أمام انفراد الحزب الأكثر تمثيلية برئاسة السلطة التشريعية من خلال تداول رئاسة البرلمان كل عام.

رياض بوعزة

تونس – أثارت مصادقة لجنة برلمانية بشأن تعديل النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب الجدل داخل أركان حزب النهضة الإسلامي خشية أن تتسبب هذه الخطوة في فقدان رئيس الحركة ورئيس البرلمان نفوذه على أعلى هرم السلطة التشريعية.

غازي الشواشي

هدف التعديل هو ضمان تداول السلطة التشريعية

وأقرت اللجنة، مقترحا بتغيير رئيس المجلس ومساعديه كل عام بعد أن كانت العملية تتم لمرة واحدة بعد كل انتخابات تشريعية، ما يعني إمكانية الإطاحة بالغنوشي من رئاسته.

وهذا التحرك يأتي بينما تعيش الساحة السياسية منذ أشهر حالة من التململ مقترنة بالترقب لتشكيل الحكومة المقبلة بقيادة إلياس الفخفاخ، والتي لا يزال النقاش بشأنها محتدما في ظل مخاوف النهضة من الذهاب إلى انتخابات تشريعية مبكرة.

ولم تتأخر اللجنة في بدء مناقشة التعديلات بعد يوم فقط من موافقة خمس كتل نيابية هي الكتلة الديمقراطية وكتلة الإصلاح وكتلة الدستوري الحر وكتلة تحيا تونس وكتلة المستقبل عليها، بينما عارضت كتلة حركة النهضة الخطوة، وتحفظت كتلة قلب تونس عليها.

ويتفق معظم المراقبين للشأن السياسي التونسي على أن المشاكل تحت قبة البرلمان ساهمت في تعطيل مرور العديد من القوانين والتشريعات بسبب الصراعات المستمرة وهذا ينعكس بالضرورة على العمل الحكومي.

وأكد عضو اللجنة والنائب عن الكتلة الديمقراطية صاحبة المقترح غازي الشواشي، أنه تمت المصادقة على المقترح في انتظار عرض كل التعديلات على الجلسة العامّة، نظرا إلى أن اللّجنة قرّرت مراجعة كل فصول النظام الداخلي برمتّها.

وقال في تصريحات لوكالة الأنباء الرسمية إن "الكتلة الديمقراطية تقدمت بهذا المقترح تكريسا لمبدأ التداول على السلطة في البرلمان".

وأشار إلى أنه مع كل بداية دورة نيابية يقع إعادة انتخاب كل هياكل المجلس، عدا الرئيس ونائبيه، مما يتعارض مع التداول على السلطة.

وأوضح أن خطط رئيس البرلمان ونائبيه ترتبط بالأغلبية داخل المجلس وتخضع للتوازنات السياسية، وبالتالي فإنه من غير المنطقي ألا يقع إعادة انتخاب الرئيس ونائبيه في كل دورة نيابية.

وتعني مصادقة لجنة النظام الداخلي، وهي إحدى اللجان التسع داخل البرلمان التونسي، التي تتولى النظر في القوانين الخاصة بعملية تسيير مجلس نواب الشعب، أن يتم تمرير مقترح تغيير رئيس البرلمان كل سنة إلى الجلسة العامة للتصويت عليه في مارس المقبل.

ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات

وقال رئيس اللجنة هيثم إبراهيم في تصريحات صحافية، إن المساعي الحثيثة نحو إقرار تعديل للنظام الداخلي للبرلمان لا ترمي إلى استهداف الغنوشي في شخصه، بل الهدف هو إعادة انتخاب رئيس المجلس ونائبيه سنويا لضمان تداول الكتل النيابية على السلطة التشريعية.

ورغم أن مقترح التعديل يتضمن بندا يسمح للشخص نفسه، الذي يترأس البرلمان تقديم ترشحه في كل دورة، وهو ما يعني أن هناك إمكانية لبقاء الغنوشي رئيسا للبرلمان إن لم تحصل صراعات في الكواليس لإبعاده من السباق.

وكان نواب النهضة الثلاثة الحاضرون في أعمال اللجنة، قد رفضوا المقترح، الذي اعتبروه يمس باستقرار عمل البرلمان، ويهدد استدامة نشاطه خاصة في ظل الوضع الضبابي، الذي يكتنف المشهد السياسي.

وبرر أعضاء اللجنة المنتمون للنهضة أن رئاسة مجلس نواب الشعب يجب أن تبقى على حالها حتى الانتخابات التشريعية المقبلة والتي يفترض أن تتم في نهاية 2024.

وقالوا إن التداول يقتصر فقط على بقية المسؤوليات والمناصب البرلمانية الأخرى على غرار مكتب البرلمان ورئاسات اللجان القارة والخاصة.

## صفقة القرن تطيح بمندوب تونس لدى الأمم المتحدة

تونس – استدعت تونس مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة، المنصف البعتي، لإنهاء مهامه بعد أربعة أشهر من تعيينه ممثلا للدولة لدى المنظمة الدولية في نيويورك.

وقال بيان لرئاسة الجمهورية الجمعة إنه "تم إنهاء مهام مندوب تونس الدائم لدى الأمم المتحدة لغياب التنسيق والتشاور بينه وبين وزارة الخارجية وممثلي الدول العربية والإسلامية في الأمم المتحدة".

وأوضح البيان أن من بين المسائل المطروحة على جدول أعمال مجلس الأمن إعداد مشروع قرار يتعلق بمخطط السلام في الشرق الأوسط الذي أعلنه الرئيس الأميركي دونالد ترامب تحت عنوان "صفقة القرن".

وقالت مصادر سياسية إن البعتي ذهب أبعد مما أرادت السلطات في ملف الشرق الأوسط، وقدم دعما كبيرا للفلسطينيين ما يهدد بإفساد العلاقة بين تونس والولايات المتحدة.

وأوضحت أن التنسيق مع وزارة الخارجية مهم في مثل هذه الملفات باعتبار تونس عضوا غير دائم في مجلس الأمن وهو ما يقتضي تشاورا متواصلا مع وزارة الإشراف لتحقيق الانسجام مع مواقف تونس المبدئية وحفظ مصالحها الديبلوماسية.